حقائق سريعة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي

يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العراق في جهوده الرامية إلى تنفيذ مشاريع مهمة للإصلاح الاقتصادي. لهذه الغاية، وقّع البرنامج ومكتب رئيس الوزراء وثيقة مشروع لإنشاء صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي على المستوى الاتحادي في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٧.

يهدف ذلك إلى تنويع الاقتصاد، وتحسين إدارة الأصول الوطنية، ومكافحة الفساد، وتلبية شروط القروض التي حدّدتها مؤسسات الإقراض المالي الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

نائب مدير مكتب رئيس الوزراء، الدكتور نوفل الحسن، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق، منير ثابت، لدى توقيع وثيقة المشروع. تصوير: عبدالهادي حميد\برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق\2017

دور صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي

يوظف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خبرات دولية رفيعة لدعم مبادرات الإصلاح ذات الأولوية القصوى عبر صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي، وذلك تحت قيادة مكتب رئيس الوزراء. يستهدف الدعم الفني الذي يقدّمه البرنامج الإنمائي إصلاحات اقتصادية، وسوف يتوسّع في المستقبل ليشمل مشاريع رائدة في مجالي الإصلاح ومكافحة الفساد تقودها وزارات حكومية وهيئات دستورية مستقلة.

حقائق وأرقام

- **85** من في المئة من مكاتب المفتشين العامين في مكافحة الفساد تم تقويمها من خلال استبيانات وزيارات ميدانية ومراجعة الإطار القانوني الذي تعمل بموجبه
- **5** في المئة من الأصول الفعلية، التي استردّتها مكاتب المفتشين العامين نتيجة جهود مكافحة الفساد، خصّصت لموازنة هذه المكاتب
- **استحداث آلية جديدة لتنسيق استرداد الأصول** وتطوير الإجراءات
- **مراجعة العمليات والإجراءات الجمركية** لإعادة هندستها وتحديثها بهدف زيادة تحصيل الإيرادات
- **3** محققين دوليين عيّنوا لدعم المحققين المحليين في التعامل مع قضايا الفساد المعقدة

نتائج رئيسة

خلال الأشهر القليلة المنصرمة منذ إطلاقه، حقق مشروع صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي النتائج الملموسة التالية:

- إنجاز تقويم لفاعلية أكثر 85 من في المئة من مكاتب المفتشين العامين في مكافحة الفساد من خلال استبيانات وزيارات ميدانية ومراجعة الإطار القانوني الذي تعمل بموجبه. وسوف يلعب المجلس الأعلى للمراجعة دوراً حاسماً في تقويم الأداء السنوي لهذه المكاتب.

- تخصيص 5 في المئة من الأصول الفعلية، التي استردّتها مكاتب المفتشين العامين نتيجة جهود مكافحة الفساد، لموازنة هذه المكاتب.

- استحداث آلية جديدة لتنسيق استرداد الأصول الداخلية، وتطوير

الإجراءات لتلبية الشروط الدولية المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة عبر الحدود. جاء ذلك بعد إجراء مراجعة شاملة للآلية الموجودة وتقويم قدرات الهيئات الحكومية المعنية جميعها.

• مراجعة العمليات والإجراءات الجمركية لإعادة هندستها وتحديثها بهدف زيادة تحصيل الإيرادات.

• تعيين خبراء دوليين لمساعدة الحكومة في استرداد الأصول التي جرت حيازتها عن طريق الفساد والموجودة خارج العراق.

• تعيين ثلاثة محققين دوليين لدعم المحققين المحليين في التعامل مع قضايا الفساد المعقدة، حيث استفاد المحققون المحليون من أساليب التحقيق الدولية الموحّدة لتعزيز القضايا قيد التحقيق قبل تجهيزها للمحاكمة.

• تنظيم مشاورات وطنية رفيعة المستوى في بغداد لمدة يومين في نيسان (أبريل) 2017 بهدف تعزيز مكافحة الفساد، مع التركيز على مجالات مثل تحصيل الإيرادات الجمركية وتقديم الخدمات الصحية. وجرى صوغ توصيات وخطط عمل لتحسين تصنيف العراق على مؤشر مدركات الفساد العالمي.

• وضع الخطوط العريضة لاستراتيجية تواصل وخطة عمل لمكافحة الفساد، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز الحكم الرشيد واستعادة ثقة الشعب العراقي في القطاع العام عموماً.

التمويل

يبلغ إجمالي موازنة صندوق تمويل الإصلاح الاقتصادي على المستوى الاتحادي 1,977,123 دولار أميركي ممولة من جهات مانحة سخية وجزئياً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الجهة المانحة	المبلغ (دولار أميركي)
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	$1,250,000
هولندا	$252,123
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	$400,000
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق	$75,000

حول برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق منذ عام 1976، ويلتزم دعم حكومة العراق وشعبه خلال الانتقال نحو المصالحة والإصلاح والاستقرار. يتنوّع دعم البرنامج من تعزيز سبل العيش الطارئة والحوار المجتمعي في مناطق متأثرة بالأزمات، مروراً بمنع العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والنازحين، وصولاً إلى المساعدة في استقرار المناطق المحرّرة حديثاً عبر مشروع إعادة الاستقرار. يشمل الدعم كذلك التخطيط القائم على المناطق، وإصلاحات الحوكمة، واللامركزية، وسيادة القانون، والبيئة وتغيّر المناخ.

رئيس الوزراء، حيدر العبادي، والممثلة المقيمة للبرنامج الإنمائي، ليز غراندي، خلال المشاورات الوطنية لمكافحة الفساد. تصوير: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العراق/2017

يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كشريك أساسي، في العملية الديموقراطية والحوكمة في العراق. وقدّم البرنامج دعماً فنياً في الانتخابات التشريعية الوطنية عام 2010، وانتخابات المحافظات عام 2013. وشكل دعمه الحكومة على الصعيدين الفدرالي والإقليمي عاملاً أساسياً في ترتيب أولويات الأهداف التنموية للألفية (MDGs) وصون مكاسب التنمية. ويلتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساعدة البلاد في الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة (SDGs). عبر سجله الإيجابي في ميادين مختلفة، يمضي البرنامج نحو أجندة عصرية مرنة تأخذ النوع الاجتماعي في الاعتبار، مع تركيز خاص على الاقتصاد والتلاحم الاجتماعي والمصالحة الوطنية من أجل مساعدة شعب العراق في التعافي وبناء مستقبل أكثر إشراقاً.

لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال:

نداء هلال، مستشارة إعلام وتواصل
بريد إلكتروني: nidaa.hilal@undp.org
هاتف: 3336 447 780 964+

iq.undp.org @undpiniraq @undpiniraq

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
مجمع الأمم المتحدة - دي 2
المنطقة الدولية، بغداد، العراق
حزيران (يونيو) 2017

شعوب متمكنة.
أمم صامدة.